

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١١٣**

الثلاثاء، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

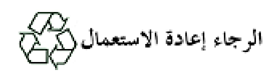
الرئيس:	السيد هيلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ديمين
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفور

التقرير المرحلي العشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/196)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي العشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/196)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جيجيه (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى السيد تشوي يونغ - جين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تشوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي العشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الوارد في الوثيقة S/2008/196.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص للأمين العام، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد تشوي (تكلم بالإنكليزية): في عام ٢٠٠٨، ركزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار جانبا كبيرا من اهتمامها على العملية الانتخابية في كوت ديفوار، وبخاصة عملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين، والتي قدمت إليها الدعم الفني واللوجستي والمالي. وعلى الرغم من الوتيرة البطيئة لهيئة إدارة الانتخابات، فإن الإرادة السياسية القوية لدى الزعماء السياسيين الإيفواريين لإجراء انتخابات مبكرة مكنت العملية الانتخابية من المضي قدما.

غير أنه في بداية عام ٢٠٠٩، يبدو أن الزخم لإجراء انتخابات مبكرة قد انحسر بشدة. وجاء ذلك على خلفية تغيير الأولوية السياسية بين أطراف اتفاق واغادوغو السياسي. فالاتفاق التكميلي الرابع لذلك الاتفاق، المعروف بواغا الرابع، قد عكس الأولوية بين الانتخابات وإعادة توحيد البلاد. وبموجب الاتفاق التكميلي الثالث الذي وفر الإطار السياسي للزخم الانتخابي كان من المقرر إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٨، قبل إعادة التوحيد. وعلى النقيض من ذلك، وبموجب الاتفاق التكميلي الرابع، ستجرى عملية إعادة التوحيد الفعلية قبل الانتخابات.

وفي إطار اتفاق واغا الرابع، تشمل التدابير التي يتعين اتخاذها قبل الانتخابات بشهرين على الأقل، في جملة أمور، نقل السلطة من قادة المناطق إلى حكام المناطق وتطبيق مركزية شؤون الخزانة واستكمال عملية تحديد هوية عناصر

القوات الجديدة وإدماجها في الجيش والشرطة وقوات الدرك وللمحاربين السابقين ودفع حوالي ١ ٠٠٠ دولار لكل محارب ورجل ميليشيا سابق. وتلك مهام جسام. وبالتالي، فإن أي جدول زمني جديد للانتخابات يرتكز الآن على التقدم في عملية إعادة التوحيد.

وأثبتت تجربة عام ٢٠٠٨ أنه بالنظر إلى الوتيرة البطيئة لهيئة إدارة الانتخابات، لن يتسنى تحقيق تقدم سريع في العملية الانتخابية إلا إذا كان هناك تشجيع وتحفيز سياسيان قويان. وأكدت هذا النمط أحداث عام ٢٠٠٩ حتى الآن فمنذ توقيع الاتفاق التكميلي الرابع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ركزت أطراف اتفاق واغادوغو السياسي خلال الأشهر الأربعة الماضية على مسألة إعادة التوحيد. ونتيجة لذلك، تسير العملية الانتخابية بوتيرة أبطأ، الأمر الذي ترتب عليه المزيد من التأخير.

وأكرر أن إحراز تقدم في العملية الانتخابية يتوقف الآن على تطور مسألة إعادة التوحيد. وتساعد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بقدر الإمكان، على دفع مسألة إعادة التوحيد قدما. غير أن العناصر الأساسية لإعادة التوحيد، مثل نقل السلطة من قادة المناطق إلى حكام المناطق وتطبيق مركزية شؤون الخزانة، لا تمضي بالوتيرة المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الرابع. وتكرر عدم الالتزام بالآجال النهائية والمواعيد المستهدفة. ويكمن السبب الرئيسي لذلك في الخلاف في الرؤية بشأن عملية إعادة التوحيد واستراتيجيتها بين أطراف اتفاق واغادوغو. خلاصة القول، وفي ظل الوضع الراهن، لا يمكن وصف آفاق الانتخابات المبكرة وإعادة التوحيد بأنها مشجعة.

غير أنه ينبغي ألا يغطي هذا الواقع القاتم نسبيا بخصوص الانتخابات وإعادة التوحيد على التطورات الإيجابية المستمرة التي تحدث في مجال السلام والاستقرار. فنحن نشهد في كوت ديفوار عودة الحياة اليومية، بما في ذلك الأنشطة التجارية، إلى طبيعتها بصورة مطردة. وتتضح استعادة السلام أيضا في عدم وقوع أي حادث كبير حتى الآن في عملية تحديد الهوية والتي تجاوزت الـ ٦ ملايين شخص حتى يومنا هذا.

وفي هذا السياق، تقدم القوات غير المنحازة مساهمة مهمة في توفير الإطار العام للأمن. غير أن الحكومة الإيفوارية والشعب الإيفواري هما صاحبا الفضل أساسا في ذلك الإطار بثقافتهما السياسية الرفيعة القائمة على الحلول التوفيقية. وعلى الرغم من العوائق التي يشكلها الطابع الانتقالي والائتلافي للحكومة، لا يزال العديد من الوزارات ومؤسسات الدولة قائما بعمله، وهناك قوات أمن حكومية قوامها نحو ٤٠ ٠٠٠ فرد، مدعومة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار من الميزانية السنوية الإجمالية الذي يتجاوز ٥ بلايين دولار.

وتحركت المؤسسات المالية الدولية بصورة إيجابية. وبدأت كوت ديفوار تستفيد من برنامج الدعم المالي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تسلمت كوت ديفوار بالفعل الدفعة الأولى من دعم مباشر للميزانية يزيد على ٢٠٠ مليون دولار. وفضلا عن ذلك، شرع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عملية لإلغاء ديون كوت ديفوار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع توفر الأموال، سيقلل ذلك المُدخل العبء المالي على حكومة كوت ديفوار في مجال الانتخابات وعملية تحديد الهوية.

إن هذه الصورة المعقدة والمتباينة للخريطة السياسية والانتخابية الإيفوارية تستلزم تفكيرا مترويا من جانبنا. ومن الضروري الآن أن نركز اهتمامنا على التقدم في العملية الانتخابية وفي المفاوضات بشأن إعادة التوحيد على السواء.

ويشارك المجتمع الدولي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقوة في العملية الانتخابية بفضل مساهمتهما الكبيرة، بما في ذلك ولاية التصديق المنوطة بي. من ناحية أخرى، فإن مشاركتنا في مجال إعادة التوحيد أقل بكثير، ويرجع ذلك أساسا إلى الحساسية المرتبطة بالمسائل العسكرية والأمنية.

والآن، وفي ظل ارتكاز العملية الانتخابية على مسألة إعادة التوحيد، ربما يتعين علينا أن نفكر تفكيرا متعمقا في مشكلة إعادة التوحيد الإيفوارية بهدف تقديم إسهام ذي مغزى في إعادة توحيد البلاد وتسريع العملية الانتخابية بالتبعية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تشوي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد جيجيه (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام على الجودة العالية لتقريره العشرين (S/2009/196) الذي يقدم تحديثا بشأن التطورات الرئيسية في بلادي على مدار الأشهر الثلاثة الماضية.

واغتناما للفرصة التي أتاحتها جلسة مجلس الأمن هذه بشأن ذلك التقرير، يود وفدي أن يوضح للمجلس آفاق تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي في الشهور المقبلة والذي سيبلغ ذروته بإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ حيث أن أيا من الموقعين على اتفاق واغادوغو، سواء الرئيس لوران غباغبو أو رئيس الوزراء غيوم سورو أو الميسر الرئيس بليز كومباوري، لا يوجد لديهم أي جدول أعمال خلاف إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ بنجاح.

أولا، وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أؤكد مجددا توفر الإرادة السياسية والرغبة الحقيقية لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في العملية للخروج من الأزمة في كوت ديفوار، على الرغم مما أوحت به بعض الأطراف الخارجية في الأسابيع الأخيرة.

وكما أقر الأمين العام في تقريره، أحرز تقدم كبير صوب استعادة الأوضاع الطبيعية في كوت ديفوار خلال عامين من توقيع اتفاق واغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٧. وعُزز هذا التقدم بتوقيع الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يمهد الطريق لاستكمال عملية إعادة التوحيد وإجراء الانتخابات.

وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي تحققت في عملية الخروج من الأزمة، لاحظنا وجود عدد من الصعوبات والقيود المتعلقة بتنفيذها. ويجري حل معظم تلك الصعوبات، وهي في جوهرها لوجستية ومالية. ويسرني حقا أن أعلن أنه، اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وافق المجلسان التنفيذيان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على اعتبار كوت ديفوار مؤهلة للاستفادة من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقدير الرئيس لوران غباغبو لجميع شركائنا في التنمية، بما في ذلك الحكومة الفرنسية، على جهودهم الدؤوبة. وهو يحثهم على مواصلة جهودهم حتى ينتهي العمل في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبفضل هذا الدعم من المجتمع الدولي، يمكن الآن أن تقل مخاوفنا إزاء ما تبقى من عملية الخروج من الأزمة.

وقد أوشكت عملية استعادة سلطة الدولة وإعادة نشر إداراتها في جميع أنحاء البلد على الاكتمال. فقد جرى ترشيح وتعيين الـ ١٥٦ حاكما ونائب حاكم للمقاطعات في المناطق الوسطى والشمالية والغربية.

وفيما يتعلق بتطبيق مركزية شؤون الخزانة وإعادة توزيع الإدارة المالية – بما في ذلك الخزينة – فإن العمل جار على قدم وساق أيضا في المناطق الوسطى والشمالية والغربية. ونُظمت بعثات لدراسة إمكانية فتح فروع للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا في تلك المناطق.

أما بالنسبة للمشاكل المتعلقة بنقل السلطة من قادة المناطق إلى السلطات المحلية فسيتم حلها في غضون الأيام المقبلة من خلال نشر ٨ ٠٠٠ فرد ألحقوا بمركز القيادة المتكاملة، بمن فيهم ضباط شرطة ودرك وأفراد القوات المسلحة التابعين للقوات الجديدة. وستصدر قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص هذا الأسبوع.

وحتى الآن، تم قيد ٦ ٠٨١ ٦٢٥ شخصا في قوائم الناخبين من أصل ٨,٦ مليون ناخب محتمل. وفي ظل تحسن الوضع المالي للدولة، نأمل في الانتهاء من تسجيل جميع الناخبين المحتملين تقريبا قبل منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ووفقا للتوصيات التي قدمت في الاجتماع الرابع للإطار التشاوري الدائم المنشأ بموجب اتفاق واغادوغو السياسي، الذي عقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدم رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة جدولا زمنيا مقترحا للعملية الانتخابية إلى رئيس الوزراء الذي رفعه إلى الرئيس في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ووفقا للجدول الزمني، يمكن إجراء الانتخابات الرئاسية في الفترة بين ١١ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسيعلن الرئيس الموعد المحدد للانتخابات في الأيام القليلة المقبلة.

وختاما، أود أن أحث الأمم المتحدة على ألا يفتر عزمها، كما أحث مجلس الأمن على مواصلة جهوده لمساعدة شعب كوت ديفوار وحكومتها على نحو فعال في الخروج من الأزمة من خلال إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٩. لقد اجتزنا أصعب مرحلة، وعلينا أن نعمل معا لإجراء انتخابات ذات مصداقية في كوت ديفوار، إذ لا بد من عقد أولى جولاتها في موعد لا يتجاوز ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

مرة أخرى، أود أن أؤكد أن عملية السلام في كوت ديفوار ليست في مأزق. لقد اتُخذ القرار السياسي بالفعل. وستعقد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار في موعد أقصاه ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.